مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد6،العدد1 – جوان 2019

OEB Univ. Publish. Co.

الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي

Participatorydemocracy as a mechanism for activating local governance

د. يوسف بن يزة ، جامعة باتنة–1–، الجزائر.
youcefbenyezza@yahoo.com
أ. فيصل خميلة *، جامعة باتنة–1–، الجزائر.
Faycal.khemila@univ-batna.dz

تاريخ التسليم:(2019/04/20)، تاريخ المراجعة:(2019/04/05)،تاريخ القبول:(2019/05/10)

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم الحكم الديمقراطية التشاركية من أجل معرفة الطرق الأفضل لتسيير الجماعات المحلية باستخدام معايير مؤسسية كفؤة تشجع على المزيد من الحوكمة.

يسلط البحث أيضا الضوء على الآليات السياسية التي تساهم في توسيع عملية صنع القرار لتأسيس الحكم المحلي التشاركي. ويوضح أن الحكم التشاركي هو البديل الذي يركز على المشاركة الديمقراطية، لا سيما من خلال الممارسات التداولية. توصل البحث إلى أن الحكم التشاركي يسعى إلى تعميق مشاركة المواطنين في العملية الحكومية المحلية من خلال عدد من المسائل المترابطة والمتعلقة بكفاءة المواطن، والتمكين، وبناء القدرات من حيث صلتها بالحكم، وتقييم تأثير الحوكمة المحلية على تقديم الخدمات، والإنصاف الاجتماعي، والتمثيل السياسي

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، الحوكمةالمحلية، التنمية المحلية، صناعة القرار.

Abstract :

This research aims to study the concept of participatory democracy in order to know the better ways to govern local collectivities using betterinstitutional parameters that encourage a more governance.

The research also bring to light the political mechanisms that contribute to broadening the decision□making process to establish the participatory local governance. It explains that participatory governance is a variant, which puts emphasis on democratic engagement, in particular through deliberative practices.

The research found that Participatory democracy seeks to deepen citizen participation in the local governmental process by interrelated questions of citizen competence, empowerment, and capacity building as they relate to participatory governance, and evaluates the impact of local governance on service delivery, social equity, and political representation.

Keywords :participatory democracy, local governance, local development, decision making.

* **المؤلف المراسل: د. يوسف بن يزة، الإيميل: youcefbenyezza@yahoo.com**

مقدمة:

شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي اهتماما متزايدا من طرف الباحثين بقضايا التنمية المحلية، حيث حققت دول عديدة مستويات عالية من التنمية وباءت محاولات دول أخرى بالفشل وانتهت إلى طريق شبه مسدود، وقد لخصت دراسات هؤلاء أسباب هذا الإخفاق في وجود خلل على مستوى نمط التسيير، المبني على الانفراد بالرأي وغياب المحاسبة والمساءلة.

وكمحاولة لإيجاد حلول لهذه الوضعية ظهرت المقاربة التشاركية لإتاحة المزيد من الفرص للمواطن المحلي للمشاركة في تسيير شؤون الجماعات المحلية، وتم الدعوة إلى تبني اللامركزية واستقلالية الأقاليم والجماعات المحلية، قصد تحقيق التنمية المحلية، كما ظهر مفهوم الحوكمةليكرس الانفتاح على مختلف الفواعل المجتمعية المحليةللعمل جنبا إلى جنب مع القطاع العام.

انطلاقا مما تقدم يثير هذا البحث تساؤلا محوريا مفاده:

إلى أي مدى تساهمالديمقراطية التشاركية في تفعيل آليات الحوكمة على المستوى المحلي؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل قسمنا البحث إلى المحاور الرئيسية التالية:

أولا: الديمقراطية التشاركية، مراجعة نقدية للمفهوم

ثانيا: الحوكمة المحلية، مقاربة تحليلية للمفهوم

ثالثا: مشاركة الفواعل المجتمعية في تفعيل الحوكمة المحلية

رابعا: نماذج دولية للحوكمةالمحلية التشاركية

خامسا: معيقات تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

أولا: الديمقراطية التشاركية، مراجعة نقدية للمفهوم

لقد عمل الإنسان على تطوير واستحداث طرق وآليات لتسيير الشأن العام، فكان الانتقال من مرحلة إلى أخرى ومن أسلوب إلى آخر في محاولة لتجاوز القصور وتحسين الأداء، ولعل البدايات الأولى كانت عند اليونانيين، في تجربتهم التي أطلق عليها الديموقراطية المباشرة، أين كان الناس يشاركون بشكل مباشر في تسيير شؤونهم، ثم في مرحلة تالية أنتج العقل البشري ما اصطلح عليه بالديمقراطية شبه المباشرة، ثم جاءت الديموقراطية النيابية، التي مازالت إلى أيامنا هذه تستخدم في أغلب الدول كوسيلة للحكم وتسيير الشأن العام، وعلى الرغم من الايجابيات العديدة التي تتيحها الديموقراطية النيابية، إلا أنها وكأي جهد بشري آخر تعتريها بعض النقائص والسلبيات خاصة على مستوى تسيير الشأن المحلي، فمركزية القرار والتسيير التي تتسم بها الديمقراطية النيابية أضاع عديد الفرص والإمكانات والطاقات.

وقد يعود تآكل الديمقراطية هو نتيجة حتمية للتعقد واتساع رقعة الجماهير، ما أفرز تضاعفا للقيودالشعبية على عمل الحكومة إدراكا منها أن عصر الاستجابة المثالية للمطالب من طرف الحكومة قد انتهى(Gianpaolo, 2003. p04).

ولتلافي هذا النقص ظهرت دعوات لتبني الديمقراطية التشاركية، ليس باعتبارها بديلا عن الديمقراطية النيابية، ولكن كأداة تتيح الفرصة لتدارك قصور هذه الأخيرة في تسيير الشأن المحلي، وبالتالي فهي مكملة لها، حيث تقوم فلسفة الديمقراطية التشاركية على فسح المجال أمام المواطن للمشاركة في صنع القرار وتجسيده ومراقبة تنفيذه على المستوى المحلي على اعتبار أن المواطن والمسؤول المحلي أدرى بحاجاته ومتطلبات واقعه.

تنطلق مقاربة الديموقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية، ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها، وتقتضي هذه العمليات الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإشراك كل من يمكن إدماجه من ساكنة المدينة من جمعيات الأحياء والنوادي وغيرها، وهي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار (رمضان،2017، ص.76).

ويعد مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوما مرتبطا بالأنساقالمجتمعيةالديموقراطيةالمفتوحة، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية كما يفهمها ويسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، أي أنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة (زياني،2009، ص.58)،وتعرف أيضا بوصفها عرض مؤسساتي للمشاركة موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات في المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر ترسانة من الإجراءات العملية(سويقات، 2017، ص.245).

تمثل الديمقراطية التشاركية المحلية أحد مكونات الديمقراطية المحلية التي تعني المشاركة المستمرة في المناقشات المتعلقة بشؤون الجماعات المحلية وضبط سياساتها، وتشمل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي مجموعة متباينة من التقنيات والإجراءات والسبل كالاستقصاءات ذات المصلحة العامة، والاستفتاءات المحلية، وإجراءات التشاور والمجالس المحلية الفئوية كالمجالس البلدية للأطفال والشباب ومجالس الحكماء وجمعيات الأحياء وغيرها من الهيئات المحلية التي تضمن وجود مشاركة فعالة

للمواطنين في صناعة القرار المحلي.ويمتد دوره أيضا إلى الرقابة على تنفيذ السياسات المحلية والقرارات المتفق عليها، وبذلك يدعم عمل الهيئات الرسمية، مما يقلل من مركزية القرار، وهو الأمر الذي من شأنه اقتصاد كثير من الوقت والجهد والموارد ومعالجة انشغالات المواطنين بشكل مباشر.

وعلى الرغم من الاهتمام الذي حظيت به تجربة بورتو أليغري المبتكرة، فضلاً عن الاهتمام العام المتزايد بـ "الحكم التشاركي" باعتباره يعالج ويصحح صراحة نظرية الديمقراطية التداولية – فإنه جاء نتيجة المخاوف المعيارية التي شابتالحكم الديمقراطي، بعد تزايد التركيز على الترتيبات المؤسسية، التي سعت إلى التركيز على الديمقراطية النظرية العميقةالتي تشير إلى مجموعة من الأفكار السياسية التي هدفت إلىتطوير نسخة جوهرية من الديمقراطية القائمة على أساس التبرير العام أكثر من الديمقراطية "القائمة على المناقشة"، التي تدعو إلىمداولة المواطنين على قدم المساواة في ممارسة السلطة المشروعة. إنها توفر طريقة لتحويل تفضيلات ونوايا المواطنين لتعزيز إمكانيات التعاون الاجتماعي (Gianpaolo, pp 45-46).

لقد تم تطبيق المقاربة التشاركية في عدة دول، فأطلق عليها في التجربة البريطانية بالديموقراطية التداولية (Deliberatedemocracy)، أما في التجربة الألمانية فقد أطلق عليها الديموقراطية المحلية (Local democracy)، أما في تجارب أمريكا اللاتينية، فقد كان النموذج الفنزويلي مثالا لتجسيد هذه المقاربة، حيث راهن الرئيس السابق هيوغوتشافيز(Hugo chavez)على جعل الديموقراطية التشاركية قاعدة دستورية للدولة (...) وفي السياق نفسه، تعد كل من التجربة السويسرية المسماة الديموقراطية شبه المباشرة (Semi-direct demorracy)، والفرنسية المترجمة في "سياسة المدينة" والمسماة بالديموقراطية الجوارية(Neighborlydemocracy) بمثابة التجربتين الناجحتين في تفعيل التنمية المحلية انطلاقا من إشراك جميع الفواعل في تدبير الشأن المحلي (باي، وَهوشات،2017، ص.274).

ويتوقف نجاح المقاربة التشاركية على توفر مجموعة من الشروط الأساسية نلخصها في التالي:

- لامركزية واضحة تتيح إمكانية الدفع الذاتي للتنمية المحلية.
- خلق انسجام تام بين مختلف الفواعل المحلية في مختلف الميادين، بما تقتضيه مقاربة الحوكمة (Governance)باعتبارها تقدم نموذجا جيد المعالجة عجز الجماعات المحلية.
- ترسيخ مبدأ الثقة بين الفواعل المحلية، وتمكين المجتمع المحلي وتطوير قدراته.
- استغلال الفضاءات الالكترونية وفتح مواقع أنترنت ووضعها تحت تصرف المواطنين سواء لتلقي الأخبار والمعلومات المتعلقة بالإقليم الذي يسكنونه، أو للتفاعل وإشراك الأفراد المحليين في التصويت على المشاريع والموافقة عليها أو رفضها.

عمليا يمكن ممارسة الديمقراطية التشاركية المحلية من خلال نموذجين أساسيين نوضحهما في ما يلي (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مكتب تونس،https://bit.ly/2BqNTFB، ص 10)

1- **النموذج الهرمي:** يتميز بالتدخل الفوقي للسلطات المحلية التي تعرض المشروع على مواطنيها، ويهدف إما إلى نشر المعلومة لديهم، في أدنى أشكال التشاركية، أو إلى استشارة السكان أو جزء منهم، أو –إذا أردنا الذهاب إلى أبعد من ذلك– إلى التشاور الذي يفترض تبادلا وحوارا بين مختلف الأطراف المعنية بالمسألة المطروحة.

2- **النموذج التفاوضي:** يكون المشروع المحلي المنجز في هذه الحالة ثمرة مفاوضات جدية،بين كل المعنيين ويتخذ القرار بصورة جماعية من قبل كل المشاركين في التفاوض، ويمكن أن يتعلق الأمر بالمواطنين بصفاتهم الفردية أو بممثليهم في المجتمع المدني المنظم أو بجماعات المصالح أو الخبراء، إلخ.

جدير بالذكر أن نجاح المقاربة التشاركية مرتبط بمدى تطبيق نمط الحوكمة المحلية في التسيير، وهو نموذج استخدمته المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في نهاية عقد الثمانينات من أجل وضع نموذج جديد في الحكم.

ثانيا: الحوكمة المحلية، مقاربة تحليلية للمفهوم

يعود ظهور مصطلح الحوكمة إلى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقد استعملته المؤسسات الدولية للتعبير عن نمط جديد للتسيير يعيد توزيع أدوار مختلف الفواعل، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد أو الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون يتقاسمون معها الوظيفة مثل المؤسسات الدولية، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

يعرف فرانسوا كزافييهميريان (FrancoisxavierMerrien) الحوكمة على أنها شكل جديد من التسيير الفعال والمشترك بين الإدارة العامة والخواص ومنظمات المجتمع المدني، بما يجعل هذه الأطراف تساهم في تشكيل السياسة العامة(خلاف، 2010، ص.24).

فيما يعرفها ماريان (F.X.Marrien) على أنها تعبير عن فعالية ونجاعة التدخل العمومي، والانتقال من المركزية إلى اللامركزية، ومن الدولة المتدخلة إلى دولة الضبط، ومن تسيير المرفق العام إلى التسيير على أساس مبادئ السوق، أي من السلطة العمومية إلى الفاعلين العموميين والخواص (بن عبد العزيز، 2018، ص.320).

نميز في مفهوم الحوكمة بين ثلاثة أبعاد رئيسية ومترابطة، وهي البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقني (المؤسساتي) المتعلق بالإدارة وفعاليتها وجودة خدماتها، والبعد الاقتصادي – الاجتماعي المتعلق بواقع المجتمع المدني وطبيعة دوره المجتمعي في ترسيخ قيم

المواطنة من جهة ومن جهة أخرى السياسات العامة المتخذة وانعكاساتها على المستوى المعيشي للمواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة(خلاف،2010، ص.31).

وتماشيا مع الدعوات الواسعة من قبل المؤسسات الدولية والأكاديمية ورجال السياسة والأعمال لتبني هذا النمط الجديد من التسيير، شرعت عديد الدول في تبنيه وتطبيقه في مستويات مختلفة، فعلى مستوى تسيير الشأن المحلي ظهر مفهوم الحوكمة المحلية التي تشير إلى "تجسيد مبادئ وأسس الحوكمة على الصعيد المحلي قصد تحقيق التنمية وتحقيق متطلبات المواطن بإشراكه إلى جانب الفواعل الأخرى المختلفة"، إذ يوضح الإعلان الذي صدر من مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة (Good local governance)على النحو التالي(طاشمة، 2010، ص.30):

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

وتأسيسا على ما سبق فإن الحوكمة المحلية هي ذلك النمط التسييري الذي يتماشى مع الديموقراطية التشاركية في تدبير وتنفيذ الشأن المحلي نظرا لتوفرها على الخصائص التالية:

- **المشاركة:** من خلال مشاركة المواطنين المحليين في صنع وتنفيذ القرارات، بطريقة مباشرة أو عن طريق هيئات منتخبة محليا تعبر عن مصالحهم ومطالبهم.
- **المساءلة:** أي خضوع الأجهزة المحلية للمساءلة، سواء أمام الناخبين أو من قبل الحكومة.
- **الشرعية:** أي وجود الأطر القانونية التي تنظم قواعد الحكم محليا مع قبول ورضا المواطنين المحليين بها في إطار تسوده قيم العدالة والمساواة.
- **الكفاءة والفعالية**:أي قدرة الهيئات المحلية على تثمين الموارد المحلية وتحويلها إلى برامج وخطط ومشاريع تنموية.
- **الشفافية:** أي النشر الواسع للمعلومات عبر كل الوسائل المتاحة وهذا يوفر إمكانية مساءلة الحكومة من قبل كافة أطراف المجتمع المحلي.
- **الاستجابة:** أي استجابة الأجهزة المحلية لكافة المطالب المقدمة من قبل المواطنين المحليين.

ثالثا: مشاركة الفواعل المجتمعية في تفعيل الحوكمة المحلية

1- مشاركة المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة المحلية

لقد أدركت الحكومات الديمقراطية عجز المؤسسات الحكومية عن الوفاءبكل متطلبات المجتمع واحتياجاته المتزايدة، ففتحت الباب واسعا لمؤسسات المجتمع المدني لمساعدتها على توفير العديد من الخدمات، وبالتالي اتسمت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات في معظم هذه الدول بالشراكة القائمة على التعاون والتنسيق بما يخدم الصالح العام ويساهم في الارتقاء به.

وبالنظر إلى أن علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية هي علاقة جدلية، إذ لا يمكن للأنظمة السلطوية المغلقة أن تسمح بوجود منظمات ومؤسسات أهلية تراقب عملها وتشاركها وظائفها،فإنوجود بيئة سياسية تتسم بالانفتاح شرط ضروري لوجود مجتمع مدني فاعل، ووجود هذا الأخير من شأنه أن يعزز من جودة الديمقراطية وانتشار الحريات عبر ما يتيحه من ثقافة وممارسة لأعضائه ولباقي فئات المجتمع.

وتمنح الديمقراطية التشاركية من جهة أخرى دورا مهما للمواطن في تسيير الشأن العام لأنه في الغالب هو الأدرى باحتياجاته وأولويات التنمية في محيطه، وتتقاطع في ذلك مع الحوكمة المحلية، إذ تقوم فلسفة الأخيرة على ضرورة مشاركة المواطن في صناعة وتنفيذ السياسات العامة المحلية بواسطة منظمات المجتمع المدني.

ومن زاوية أخرى فالمقاربة التشاركية تتيح فرصة كبيرة لتفعيل آليات ومؤشرات الحوكمة المحلية، فالمشاركة التي هي إحدى آليات الحوكمة، وتعتبر حجر الأساس في المقاربة التشاركية، عبر إشراك المواطن في صناعة وتنفيذ السياسات العامة المحلية.

وقد أثبتت الدراسات الميدانية المقارنة في عدد من المجتمعات الديموقراطية وغير الديموقراطية أن تعدد العضوية في تنظيمات المجتمع المدني ترتبط طرديا بارتفاع مستوى المشاركة السياسية وفرص تمدد الحراك الاجتماعي، كما يمكنها أن تكون قناة اتصالية للاقتراح أو التغذية الاسترجاعية بشكل يرفع من الأداء الوظيفي لمكونات النظام السياسي، بما في ذلك الوزارات الإدارة المحلية أو الجهوية (البيروقراطية)، فالمجتمع المدني هو الضمير الحي والرأسمال الاجتماعي للمجتمع حسب ما ذهب إليه انطونيوقرامشي.

من جهة أخرى تُمكن الديموقراطية التشاركية الأفراد من التمتع بمزيد من الحريات والشفافية وإمكانية مساءلة المسؤولين المحليين، إذ تتيح الشفافية فرصة الوصول إلى المعلومات وبالتالي مساءلة المعنيين عن الأداء والنتائج، وذلك من شأنه أن يعزز روح الانتماء لدى المواطن ويحسن عمل الجهات المحلية بكفاءة وفعالية، طالما أن عين المواطن تراقب عملها.

ويلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني تزود أعضاءها بقدر لابأس به من المهارات التنظيمية والسياسية، فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات، ومن ثم للترشيح والانخراط في الحملات الانتخابية والتصويت ومراقبة ومحاسبة هذه القيادات، فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية (عبد الكريم، 2011، ص.331)،

تنعكس إيجابيا على نشاطهم في الشأن العام المحلي، إذ يكونون متشبعين نسبيا بثقافة المشاركة الإيجابية والمساءلة والشفافية، وهذا من شأنه نقل هذه الثقافة لفئات المجتمع المحلي الأخرى.

2- مشاركة القطاع الخاص في تفعيل الحوكمة المحلية:

نتيجة لعدم قدرة الدولة على تقديم خدمات نوعية، ونتيجة للاختلالات الكبيرة التي عرفها التسيير العمومي للمرفق العام، تشكل تصور حتمي يفيد بضرورة الاستعانة بالقطاع الخاص (Privatesector) كشريك فاعل في تحقيق التنمية الشاملة عن طريق آلية الخوصصة، وبذلك باتت عملية التنمية الوطنية والتنمية المحلية على وجه التحديد لا تقتصر على الفواعل الرسمية (الحكومة، الجماعات المحلية)، وإنما أضحت قاسما مشتركا مع مجموعة من الشركاء غير الرسميين، من أبرزها القطاع الخاص الذي بات ينظر إليه كفاعل أساسي ومكمل لأدوار الدولة في تحقيق التنمية المحلية، وبذلك شهدت منظومة التنمية المحلية الانتقال من نظام محلي تسيطر عليه المجالس المنتخبة، إلى نظام حكم محلي يشارك فيه إضافة للمجالس المنتخبة القطاع الخاص المحلي(باي، وَهوشات،2017، ص.277).

ويمكن حصر أسباب اللجوء إلى إشراك القطاع الخاص في تسيير الشأن المحلي إلى الأسباب التالية(فراح وفرحي،2017، ص.87):

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع المطلوب تنفيذها.
- عجز الدولة عن تحمل أعباء الإنفاق الاستثماري في البنى التحتية وتقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية، ومطالبة المواطنين باستمرار بتحسين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الحكومية.

من جهة ثانية تهدف المقاربة التشاركية من خلال إشراك القطاع الخاص في الشأن المحلي إلى زيادة فاعلية ومردودية السياسات العامة المحلية، باستخدام عدة آليات، من بينها تكفل القطاع الخاص بإنجاز المشاريع وعدم انتظار توفر الأموال لدى السلطات العمومية، مما يحول دون تأخر تنفيذ الاستثمارات، وفي كثير من الأحيان يكون القطاع الخاص أكثر فعالية وكفاءة في التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي، لأن الخواص عادة تكون لديهم معرفة أكبر بفرص وتحديات الاقتصاد المحلي مقارنة بالقطاع العام.

إن مشاركة القطاع الخاص في التنمية المحلية من شأنها إضفاء الشرعية اللازمة عليها، وتنقيتها من الاعتبارات السياسية لضمان استدامتها (شريط وبن الحاج، 2015، ص.244)، كما يساهم في توفير

مخصصات مالية للجماعات المحلية في إطار نظام الضرائب، أو عن طريق آلية التطوع وهو ما يساعد على تمويل المشاريع المحلية وزيادة الإنفاق.

لقد حققت الدول التي تبنت المقاربة التشاركية نتائج جيدة على صعيد حوكمة التنمية المحلية، وأضحت هذه المقاربة وسيلة متاحة للدول التي تعمل على تحسين وتطوير أداء الجماعات المحلية في إطار الشفافية وسيادة القانون.

3- مشاركة القطاع العام في تفعيل الحوكمة المحلية:

نبهت المراكز البحثية المتخصصة في قضايا التنمية عبر مختلف الاجتهادات الصادرة عنها، إلى ضرورة خلق علاقات جديدة بين الحكومة وشركائها، يكون أساسها التمكين المتبادل (Mutualempowerment) والتعاون على تفعيل آليات حوكمة التنمية المحلية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين المحليين بما يتيح عدم هدر المقومات المحلية.

ولقد جاءت الشراكة بين القطاعات الثلاث، نتيجة لفشل الحكومات ومؤسساتها في تقديم المنتجات والخدمات بكفاءة عالية، وبما يتناسب ويستجيب لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم، (...) كما أكدت التوجهات العالمية على أن التنمية الاقتصادية تكون أكثر سرعة واستمرارا وعدالة، إذا عكست رسالة مشتركة للمجتمع ككل، ولم تقتصر على فئة بعينها، فالمشاركة تساعد في إعطاء الأهمية والأولوية لاحتياجات واهتمامات المواطنين في المجتمع كله (بن حدة، 2018، ص.430).

وفي سياق هذا التوجه الجديد أصبحت الإدارة المحلية مطالبة بالتركيز على الكيف، وليس الكم، كما أصبح يركز على تمكين المواطنين وليس مجرد تقديم الخدمات لهم، والاهتمام بتوجيه وترشيد وعقلنة عملية تقديم الخدمة وليس تقديمها مباشرة، إذ يتيح هذا الدور الجديد للحكومة (إعادة اختراع وظائف الحكومة) في ظل اللامركزية ومن خلال إشراك باقي الفواعل المحلية في تسيير الشأن المحلي الحصول على أكبر قدر من المشاركة والفعالية والكفاءة في رسم وتنفيذ ومتابعة السياسات العامة المحلية، كما يمكن من الحصول على أكبر قدر من الشفافية والمساءلة بين الفواعل المعنية في ظل التنافس لتحسين الأداء، كما يعزز ذلك من الشعور بالمساواة بين المواطنين وسيادة روح القانون.

رابعا: نماذج دولية للحوكمة المحلية التشاركية

تختلف تطبيقات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية باختلاف فلسفات الدول في تسيير الشأن المحلي، لكن أغلبها تلتقي على فكرتي الاستقصاءات العمومية والاستفتاءات المحلية الاستشارية كما هو الحال في فرنسا وألمانيا وبلجيكا والدانمرك واستونيا وفنلندا وايرلندا وليتوانيا ولكسمبرغ، والجمهورية التشيكية، وهولندا والسويد.

وتمثل الاستقصاءات العمومية آلية استشارية واسعة الانتشار في هذه الدول وتطبق بشكل خاص في المجال العمراني ومجال البيئة، تلجأ إليها الهيئات المحلية عند طرح مشاريع قد تنجر عنها أضرار للبيئة، كما يحصر القانون في أغلب هذه البلدان موضوع الاستفتاء البلدي في المواد التي تعود إلى الاختصاص الذاتي للجماعة. وبصفة عامة، لا تحدد النظم الأساسية مجال هذا الاستفتاء، لكنها تستبعد بعض المواضيع كالمشاكل المتعلقة بالجباية والميزانية والمالية، وسنتناول في ما يلي بالتفصيل نموذجين بارزين هما النموذج الفرنسي والنموذج الألماني.

أ- **النموذج الفرنسي:** وسع قانون 13 أوت 2004 المسار الاستشاري ليشمل جميع الجماعات والمؤسسات العمومية للتعاون بين البلديات ويتعين تنظيم استشارات حول القرارات التي ستتخذها السلطات المحلية لتسوية القضايا الواقعة في مجال اختصاصها(المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مكتب تونس، ص 19)، كما يحدد القانون الصادر في جويلية 2010 الحالات التي يجب اللجوء فيها للاستقصاء العمومي لتوسيع دائرة النقاش والإعلام وتكون نتائجه غير ملزمة. جدير بالذكر أن فرنسا شهدت تنظيم 233 استفتاء محلي بين عاميْ 1995 و2009. وهذا الرقم متواضع جداً بالمقارنة مع 36000 بلدية فرنسية. بالإضافة إلى أن معظم هذه الاقتراعات كانت ذات طابع استشاري بحت (سويس أنفو، https://bit.ly/2PP8I3S).

من جهتها أصبحت مجالس الأحياء بفرنسا أيضا وجوبية بمقتضى قانون 27 فيفري 2002 في البلديات التي يزيد عدد سكانها 800 ألف نسمة، ويمكنلرئيسالبلديةاستشارةمجلسالحيحولأيمسألةتتعلقبالحيأوالمدينة،كمايمكنه تشريكه في صياغة وتنفيذ وتقييم الأنشطة المتعلقة بالحي، خاصة تلك التي يتم الاضطلاع بها في إطار سياسة المدينة. كما ينظم أيضا الاستفتاء المحلي التقريري في جميع الجماعات المحلية (الجهات والأقاليم والبلديات) باقتراح من الهيكل التداولي للمدينة (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مكتب تونس، ص 17).

ب- **النموذج الألماني:**في ألمانيا توجد المجالس العامة للسكان خاصة في إقليم بافاريا وتنعقد بمبادرة من رئيس البلدية أو جزء من السكان، وتسمح بمساءلة المسؤولين حول السياسة العامة، كما عدلت عدة بلديات من مواثيقها الداخلية لإدخال المبادرة الشعبية والاستفتاء التقريري تدريجيا مع تأطيرهما بشروط خاصة، كما يمكن للمواطنين في أغلب المناطق طلب تنظيم استفتاء بلدي يعالجه المجلس البلدي ويفصل فيه بحسب سلطته التقديرية.

خامسا: معيقات تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

رغم الايجابيات التي تتيحها المقاربة التشاركية، فإن تطبيقها على أرض الواقع ليس بالأمر الهين، وذلك نتيجة لوجود عقبات ومعيقات نذكر منها:

- إن أهم عقبة أمام تطبيق الديمقراطية التشاركية هي الإرادة السياسية، فوجود إرادة سياسية قوية لدى المنظومة الحاكمة لتبني هذا النوع من التسيير شرط أساسي لوجوده ونجاحه، فالديمقراطية التشاركية تعني فتح المجال العام وإطلاق المزيد من الحريات لمختلف الفواعل وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وهو ما يعني إيجاد شفافية أكثر وعدالة أكثر وسيادة للقانون، فدون وجود رغبة حقيقية عند صانع القرار لتبني هذه المقاربة تبقى هذه الأخيرة حبرا على ورق.
- غياب ثقافة سياسية تشاركية في المجتمع تؤمن بعملية البناء والتعاون من طرف جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية لتسيير الشأن المحلي، نتيجة لغياب الحريات والمشاركة لعقود من الزمن وسيطرة ثقافة مركزية القرار، وعليه في حالة وجود إرادة سياسية صادقة لتبني هذه المقاربة، لابد من التأسيس لثقافة سياسية وتقاليد تدعم المشاركة وإطلاق الحريات عبر مختلف مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.
- ضعف التأطير والتكوين لأعوان الإدارات المحلية، وهو ما يشكل عائقا حقيقيا أمام نجاح هذه المقاربة، إذ يجب أن تكون الكوادر الإدارية المحلية مؤهلة للتعامل مع تحديات هذا الانفتاح والتوجه نحو المزيد من التشاركية بمساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- عدم استقلالية المجتمع المدني وتبعيته لجهات سياسية أو مالية أو إيديولوجيةوهذا يعتبر تحديا أمام نجاح المقاربة التشاركية، باعتباره طرفا رئيسيا في نجاحها.
- ضعف قدرة المواطن المحلي على التعامل مع التكنولوجيا ومخرجاتها باعتبارها مصدرا مهما للمعلومات وتفعيل المشاركة عبرها، فلا يخفى اليوم في ظل الثورة الرقمية الدور المهم الذي تلعبه التكنولوجيا في توفير المعلومة ونقلها واختصار الجهد والوقت.
- ضغط أصحاب المصالح المحليين خاصة من القطاع الخاص لتوجيه الشراكة نحو مشاريع معينة أكثر ربحية بالنسبة لهم.

خاتمـــة:

في الختام يمكن القول بأن الديمقراطية التشاركية تعد ضمانة هامة لتفعيل آليات حوكمة التنمية المحلية والاستجابة لحاجات ومتطلبات المواطن المحلي من خلال إشراكه في تسيير شؤونه،وعموما يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

- تعتبر المقاربة التشاركية من أفضل الطرق والاستراتيجيات لإدارة وترشيد الشأن المحلي وتحقيق التنمية المطلوبة وتحقيق أكبر قدر من الرضا المجتمعي.

- يحتاج تطبيق المقاربة التشاركية إلى جملة من الشروط، أولها وجود إرادة سياسية صادقة لتبني الانفتاح وإطلاق الحريات، ووجود ثقافة سياسية تشاركية تعمل على إشراك الفرد والجماعات في الشأن المحلي.
- ترسيخ الثقافة التشاركية في المجتمعات مسؤولية مشتركة بين جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية، يساعد في ذلك التعليم بكل أطواره ووسائل التنشئة كالإعلام التقليدي والجديد ومختلف مؤسسات التنشئة الأخرى.
- تعمل المقاربة التشاركية على تفعيل آليات الحوكمة (المشاركة، الشفافية، العدالة.. إلخ) بصورة كبيرة، لأن فلسفتها تتقاطع مع فلسفة الحوكمة، في عناصر مهمة على غرار إشراك المواطن في اتخاذ القرارات التي تمس واقعه المباشر والمساهمة في تزويده بأدوات المراقبة والمساءلة، وبصورة متساوية بين أفراد المجتمع، أي أنها تعمل على ترسيخ دولة القانون.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– باي، أحمد، وَهوشات، رؤوف.(2017).المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (العدد10).

– برقوق، محند.(2015). دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديموقراطية.https://bit.ly/2HQLNDkتم استرجاعها في تاريخ: 2019/01/19.

– بن حدة، ياسين.(2018). ديناميات المقاربة التشاركية داخل الإدارة المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص. مجلة العلوم القانونية والسياسية.(العدد02).

– بن عبد العزيز، خيرة.(2018). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الاداري.التواصل.(العدد26).

– خلاف، وليد.(2010). دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة؛ غير منشورة.

– رمضان، عبد المجيد.(2017).الديموقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديموقراطية التشاركية. مجلة دفاتر السياسة والقانون.(العدد16).

– زياني، صالح.(2009). تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وارساء الديموقراطية المشاركاتية في الجزائر. مجلة المفكر.(العدد04).

– سويقات، الأمين.(2017). دور المجتمع المدني في تكريس الديموقراطية التشاركية. مجلة دفاتر السياسة والقانون.(العدد17).

– شريط، عابد. وبن الحاج، جلول ياسين. (2015). دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية. (العدد10).

– طاشمة، بومدين.(2010). الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر. مجلة التواصل.(العدد26).

– عبد الكريم، هشام.(2011). دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديموقراطية في الوطن العربي. مجلة المفكر.(العدد07).

– فرح، رشيد، وفرحي، كريمة.(2017).الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة لتنفيذ وتنمية الاستثمارات العمومية (نماذج من التجارب الدولية والعربية).مجلة معارف.(العدد22).

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- GianpaoloBaiocchi, Participation, Activism, and Politics: The Porto Alegre Experiment in Deepening Democracy Institutional Innovations in Empowered Participatory Governanceed Londonn:Versobook, 2003.

ثالثا – مواقع الأنترنت:

- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مكتب تونس، https://bit.ly/2BqNTFB تاريخ التصفح 15 مارس 2019.

– موقع سويس أنفو، https://bit.ly/2PP8I3S، تاريخ التصفح 2019/02/22.